رفض التأكيدات بأن العالم يخوض «حرباً عالمية ثالثة» في مواجهة الجهاديين

أوباما : «داعش» لا يشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة

اوباما يتلو خطابه حول حالة الاتحاد امام مجلسي الكونغرس في واشنطن

الرئيس اوباما يحيي انصاره بعد خطابه حول حالة الاتحاد

واشنطن – «وكالات» : أكد الرئيس الاميركي باراك اوباما امس أن تنظيم الدولة الاسلامية لا يشكل تهديدا وجوديا للولايات المتحدة محذرا من ان الحديث عن هذه المخاوف يؤدي فقط الى تقوية اعداء اميركا.

وحاول اوباما في خطابه الاخير حول حال الاتحاد تهدئة الجدل القائم حول الامن القومي والذي تزايد حدة مع بدء احتدام المعركة الانتخابية لخلافة الرئيس الاميركي.

ودعا الكونغرس الى مساعدته على اغلاق سجن غوانتانامو الذي فتح بعد اعلان «الحرب على الارهاب» اثر اعتداءات سبتمبر 2001 معتبرا انه لا يؤدي سوى الى تعزيز دعاية المتطرفين الراغبين في تحريك المشاعر المناهضة للاميركيين.

ورفض اوباما التاكيدات بان العالم يخوض «حربا عالمية ثالثة» في مواجهة الجهاديين.

وقال امام الكونغرس بمجلسيه ان «مجموعا من المقاتلين المتمركزين فوق شاحنات صغيرة واشخاصا نفوسهم معذبة يتآمرون في شقق او مرائب سيارات، يشكلون خطرا هائلا على المدنيين وعلينا وقفهم، ولكنهم لا يشكلون خطرا وجوديا على وطننا».

وتوجه الرئيس الديموقراطي الى خصومه الجمهوريين الذي يدينون غياب استراتيجية حقيقية في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية في سوريا، ليحذر من على منبر الكونغرس من «التصريحات المبالغ فيها» التي تفيد انها «حرب عالمية ثالثة». واضاف انهم «يفعلون ما يريده» الجهاديون.

وتقود الولايات المتحدة تحالفا دوليا يقوم بقصف مواقع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا حيث يسيطر الجهاديون على مساحات واسعة كما تقوم بتدريب قوات برية عراقية.

كما تساعد اجهزة الاستخبارات الاميركية حلفاءها على تحديد مواقع متطرفين يدبرون هجمات والقضاء عليهم في ليبيا والصومال واليمن وافغانستان ومدن اوروبية.

لكن اوباما وعد بالا يحذو حذو الرئيس السابق جورج بوش عبر ارسال الاف القوات البرية للمشاركة في نزاعات في الشرق الاوسط.

الا ان الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الاسلامية استمرت. والشهر الماضي خلف هجوم نفذه متطرفان في سان برناردينو في كاليفورنيا 14 قتيلا واثار صدمة لدى الرأي العام الاميركي.

وفي هذا الصدد اعترف اوباما في خطابه بان تنظيمي «القاعدة والدولة الاسلامية يشكلان تهديدا مباشرا لشعبنا»، ملمحا الى اعتداءات 11 سبتمبر 2001 وهجوم سان برناردينو.

وقال «انه التاريخ الذي يريد الدولة الاسلامية كتابته. انه نوع الدعاية التي يستخدمونها للتجنيد». واضاف «علينا تسميتهم وفق ما يفعلون، انهم قتلة ومتعصبون يجب القضاء عليهم ومطاردتهم وتدميرهم».

ورفض اوباما ارسال قوات برية الى سوريا على الرغم من وجود قوات خاصة، لكنه قال ان الولايات المتحدة «تدرب وتسلح وتدعم القوات التي تستعيد الارض في سوريا والعراق».

في المقابل استغل الجمهوريون الفرصة لانتقاد الادارة الاميركية على عدم احراز تقدم في نزاعات الشرق الاوسط ووصفوا اوباما بانه رئيس ضعيف.

وقال مايكل ماكول رئيس لجنة الامن الداخلي في مجلس النواب الاميركي «التقيت مع مسؤولين من سان برناردينو، ويمكنني ان ابلغكم بما يحتاجونه: انهم بحاجة لافعال وليس لكلمات لضمان امن بلدنا».

واضاف «رغم ذلك يركز البيت الابيض على اغلاق معتقل غوانتانامو بدلا من ابقاء الارهابيين غير قادرين على اقامة ملاذات آمنة جديدة في مختلف انحاء العالم».

وتابع «للاسف يبدو ان الرئيس لا يزال يريد ان يعلن خطأ ان الحرب على الارهاب الاسلامي انتهت، في حين ان الاميركيين يريدونه ان يربحها».

وكان اوباما دعا في خطابه الى اغلاق سجن غوانتانامو حيث لا يزال هناك 105 معتقلين بتهم ارهاب. وقال «سأواصل جهودي لاغلاق سجن غوانتانامو، فهو يكلف غاليا وهو غير مجد وهو ليس اكثر من كراس تجنيد يستخدمه اعداؤنا».

ووضع كرة شن حملة جدية ضد تنظيم الدولة الاسلامية في ملعب الكونغرس مطالبا اياه بان يعتمد قانونا يجيز استخدام القوة العسكرية ضد الجهاديين.

وقال الرئيس الاميركي «اذا كان هذا الكونغرس جديا في الانتصار بهذه الحرب ويريد توجيه رسالة الى قواتنا عبر العالم، فيجب ان يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد تنظيم الدولة الاسلامية».

واضاف اوباما «نظموا تصويتا، لكن الشعب الاميركي يجب ان يعلم انه مع تحرك في الكونغرس او بدونه، سيتلقن تنظيم الدولة الاسلامية نفس الدروس مثل الارهابيين قبلهم».

وقال الرئيس الاميركي «اذا كنتم تشكون في التزام اميركا — او التزامي — احقاق العدل، فاسألوا اسامة بن لادن».

وكانت قوات خاصة اميركية قتلت اسامة بن لادن في عملية في باكستان في مايو 2011، ما شكل ابرز نجاحات اوباما في ولايته الاولى.

تتمات

الجراح : طائراتنا

وخلال مناقشة المجلس القانون الخاص بتعزيز ميزانية الدفاع ، اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ، الحاجة إلى إقرار مشروع قانون الاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام ، لتعزيز ميزانية الدفاع ، نظرا إلى الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة.

وقال الجراح : «إنه سيتم توزيع ميزانية كل سنة مالية على حدة ، حسب الظروف المالية والاقتصادية للدولة ، ونحن بحاجة إلى هذا القانون لشراء معدات عسكرية جديدة».

واوضح ان «المعدات العسكرية التي سيتم شراؤها تحت مظلة هذا القانون ، هي طائرات ودبابات واسلحة دفاع جوي وغيرها».

واشار إلى ارتباط دولة الكويت مع دول «عظمى» كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها باتفاقيات مشتركة للدفاع عن الكويت وحمايتها من أي اخطار خارجية ، «لكن هذا لا يعني اننا لا نقوم بتجهيز قواتنا العسكرية بأسلحة حديثة للردع».

اضاف « هذه ليست المرة الأولى التي تطلب فيها الحكومة من مجلس الامة الموافقة على هذا القانون لتعزيز ميزانية الدفاع ، حيث وافق مجلس الامة عام 1992 على مثل هذا القانون او شبيهه».

وحول ما اثاره النواب بشأن مشاركة الجيش الكويتي في عملية إعادة الامل في اليمن، اكد الشيخ خالد الجراح ان طائرات القوة الجوية الكويتية تعمل بكامل طاقتها في مهمتها للدفاع عن أراضي المملكة العربية السعودية ، في عمليتي عاصفة الحزم وإعادة الامل ، مضيفا، كذلك لدينا مدفعية تشارك في الدفاع عن الاشقاء في المملكة العربية السعودية».

في سياق متصل اكد نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح ان «احتياطي الأجيال» لن يمس ، لافتا كذلك إلى ان ميزانية التعزيز للدفاع ستخضع لرقابة «المحاسبة» كغيرها من الميزانيات .

وعلى صعيد قانون «الإعلام الإلكتروني» فقد اعرب وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود ، الصباح عقب التصويت في الدولة الثانية على القانون عن شكره وتقديره لمجلس الامة ، وللجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية على اقرار مشروع قانون تنظيم الاعلام الالكتروني ، متمنيا ان يكون هذا القانون داعما للحريات ومعززا للرسالة الاعلامية.

وأكد الحمود ان القانون ينظم مهنة ممارسة الإعلام الإلكتروني ويسد اي ثغرات، ويتعاطى مع اعلام جديد يتواكب مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا، مشيرا إلى أن القانون يحافظ على روح الدستور وحرية التعبير ودعمه وهو لا يتعلق بالحسابات الشخصية الخاصة، ومؤكدا على أن الكويت دولة قانون ونسعى إلى علاقات متوازنة مع الجميع والقانون راعى الأمور المتعلقة بحرية الرأي.

وبينت المذكرة الايضاحية للقانون وفقا لتقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية ، ان استصدار تشريع عصري يكون مدخلا لحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاعلام والتواصل.

وشددت على اهمية ان يكفل التشريع حقوق الجميع من حرية الراي والتعبير وحق الحصول على المعلومات مع الحفاظ على المبادئ والاسس والمعتقدات المختلفة ، وتمكين الجميع من التعامل بدراية ووعي تحت مظلة اعلامية وقانونية واضحة ، لاتخرج او تحيد عن الإطار الدستوري

اضافت المذكرة ان المادة الخامسة حددت المواقع او الوسائل الاعلامية الالكترونية التي يسري عليها هذا القانون ، وعددها ستة حصرا ، وجميعها تتعلق بالوسائل الاعلامية الالكترونية ، هي دور النشر الالكتروني ، ووكالات الانباء الالكترونية ، والصحافة الالكترونية ، والخدمات الاخبارية ، ومواقع الصحف الورقية ، والقنوات الفضائية المرئية والمسموعة ، والمواقع والخدمات الاعلامية التجارية الالكترونية.

واوضحت ان مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الشخصية مثل «المدونات» لاينسحب احكام القانون عليها ، كونها تخرج عن نطاق الاعلام الالكتروني.

واشارت الى ان المادة 17 من القانون اوضحت مسؤولية المدير المسؤول للموقع او الوسيلة الاعلامية الالكترونية ، عما يتضمنه المحتوى من مخالفات لاحكام القانون ، كما اوجبت عليه تحري الدقة والحقيقة في كل ما ينشر بالموقع من اخبار او معلومات او بيانات ووجوب نشر كل رد او تصحيح او تكذيب.

ووافق المجلس على مشروع القانون بشأن بعض التعديلات علي احكام قانون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وأحاله للحكومة في مداولتيه الاولى والثانية.

من جهة أخرى اكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان قبول وكلاء النيابة «الباحثين القانونيين» يتم من خلال لجنة الاختيار وبموافقة المجلس الأعلى للقضاء وليس وزير العدل ، مبديا في الوقت نفسه استعداده لاستقبال التظلمات لمن يرى في نفسه انه مستحق للقبول في هذه الوظيفة على ان ينقلها بدوره الى مجلس القضاء فضلا عن امكانية لجوء المتظلم الى المحكمة .

في شأن آخر أوضح وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى ، ان هناك تجاوزا وخطأ بحق بعض المتقدمين للقبول في بعثات الماجستير في احد تخصصات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، مضيفا ان هذا «الموضوع معروض أمام القضاء».

وقال العيسى ردا على سؤال لأحد النواب ، بشأن «تجاوز الهيئة للاراء الفنية وتخطيها للوائح والقوانين ، إذ انه تم دون سند من القانون قبول ابتعاث اشخاص للماجستير تخصص نظم المعلومات الادارية لا تنطبق عليهم المعايير الفنية ، وضد رغبة القسم العلمي والكلية».

واوضح الوزير العيسى ان هذا الموضوع تم قبل نحو عامين تقريبا وقبل توليه الوزارة ، مشيرا الى ان «هناك تجاوزا في اختيار احد المتقدمين لبعثة الماجستير في الهيئة ، الا ان هذا الموضوع مطروح أمام القضاء حاليا في الدعوى المقامة من أحد المتقدمين للبعثات وعلينا انتظار الحكم فيه».

اضاف ان المنضر «إذا ما قرر سحب القضية من الممكن التعامل مع تظلمه ومعالجة الموضوع ، ولكن مادام الموضوع مطروحا أمام القضاء لا يمكننا مناقشته والتحقيق فيه».

بدوره أوضح وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير ، ان موضوع الحصى المتطاير في الشوارع محل اهتمام ومتابعة ومحاسبة مؤكدا انه ستتم محاسبة كل من يثبت تقصيره في هذا الامر.

اضاف العمير خلال رده على احد النواب ، ان الوزراء السابقين احالوا موضوع الحصى المتطاير في الشوارع ، ومن اعتقدوا انهم متسببون من المقاولين والشركات ، بعدم الالتزام بضوابط ومعايير سفلتة الشوارع الى النيابة العامة ، لافتا إلى ان هذا الامر متظور الآن امام النيابة ، ومؤكدا عدم اخفاء اي معلومة في هذا الشأن.

في سياق آخر اكد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري اصداره تعليمات فورية للبلدية لمداهمة المقاهي ، التي تتخذ من الكبائن المغلقة أوكارا للفساد «حتى يتم القضاء عليها».

وقال الوزير الكندري في رده على أحد النواب ،ان «الكبائن» في المقاهي وفق لائحة البلدية يسمح بترخيصها ، «ولكن سوء استخدام هذه الرخصة سيجابه بكل حزم».

من جهة أخرى أكدت المذكرة الايضاحية لقانون الشركات انه سيحقق تحسينا في بيئة عمل الشركات وتشجيعا للاستثمار في الكويت ، نظرا لاهميته في مشروعات التنمية الاقتصادية الواردة في خطة الدولة .

المجلس : تضامن

المتصاعد، وانطلاقا من الحرص الكامل على سيادة واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي كافة، وعلى أمن المنطقة بأسرها ، والتزاما منا بعقيدة دولة الكويت السياسية المترسخة تاريخيا ، والمتمثلة في الحرص على تعزيز مبادىء السيادة واستتباب الامن والاستقرار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واشاعة اجواء التهدئة في الاقليم .

أوباما : أمريكا

العسكرية ضد «داعش».

واعتبر أن تنظيم «داعش» لا يشكل خطرا وجوديا على الولايات المتحدة، مضيفاً أن «مجموعا من المقاتلين المتمركزين فوق شاحنات صغيرة واشخاصا نفوسهم معذبة يتآمرون في شقق أو مرائب سيارات، يشكلون خطرا هائلا على المدنيين وعلينا وقفهم، ولكنهم لا يشكلون خطرا وجوديا على وطننا».

كما طالب الرئيس الأميركي بإغلاق معتقل غوانتانامو «غير المجدي» والذي يستخدمه المتطرفون كمنشور دعائي لتجنيد متطوعين في صفوفهم.

وقال أوباما أمام الكونغرس بمجلسيه : «سأواصل جهودي لإغلاق سجن غوانتانامو، فهو يكلف غاليا، وهو غير مجد، وهو ليس أكثر من كراس تجنيد يستخدمه أعداؤنا».

غير أن الرئيس الأميركي طمأن مواطنيه إلى أن «أميركا شهدت في الماضي تغيرات كبرى، من حروب وكساد اقتصادي وتدفق مهاجرين ونضال من أجل الحقوق المدنية.. في كل مرة كان هناك من يدعونا إلى الخوف من المستقبل.. وفي كل مرة انتصرنا على هذه المخاوف».

واعتبر أوباما أن الولايات المتحدة يمكنها التغلب على التحديات التي تواجهها إذا اتحد الأميركيون، مضيفا: «سيحدث ذلك إذا أصلحنا سياساتنا».

وتابع «المستقبل الذي ننشده، الفرصة والأمن لعائلاتنا، ورفع مستوى المعيشة، وكوكب مستدام وسلمي لأطفالنا، كل ذلك في متناول أيدينا».

أضاف أوباما في خطابه الذي يأتي قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في نوفمبر أن التغييرات الراهنة، منها ما هو سلبي مثل ما شهده العالم من «تقلبات اقتصادية»، ومنها ما هو مفعم بالأمل، مثل ما حصل من «اكتشافات طبية رائعة».

وأكد الرئيس الأميركي أن هذه التغيرات «تتيح للفتيات في قرى نائية الحصول على التعليم، ولكنها تتيح لإرهابيين يدبرون اعتداءات بالتواصل في ما بينهم عبر المحيطات»، مضيفا: «سواء أحببنا ذلك أم لا فإن وتيرة هذا التغيير لن تنفك تتسارع».

وفي خطابه الأخير حول حالة الاتحاد قبل مغادرته البيت الأبيض الذي دخله في 2009، يؤكد أوباما أن «الديمقراطية تتطلب حدا أدنى من علاقات الثقة بين مواطنيها»، معربا عن أمانيه بأن تكون النقاشات «بناءة وعقلانية».

يذكر أنه وباستثناء خطاب سيلقيه في يوليو في فيلادلفيا خلال المجمع الانتخابي للحزب الديمقراطي الذي سيختار رسميا مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، فإن خطاب أوباما هذا يفترض أن يكون آخر مناسبة يلقي فيها خطابا يحظى بتغطية إعلامية ضخمة خلال فترة الذروة في المشاهدة التلفزيونية.

إيران تفرج

تابعين للبحرية الأميركية.

وأوضحت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» أن «الزورقين الأميركيين كانا يبحران باتجاه البحرين قبل فقدانهما»، فيما أكد مسؤول أميركي لوكالة «فرانس برس» أن الولايات المتحدة فقدت الاتصال بزورقين حربيين صغيرين كانا في رحلة بين الكويت والبحرين.

وأشار هذا المسؤول إلى أن واشنطن تلقت من طهران ضمانات بأنها ستسمح لهما سريعا بإكمال طريقهما. وقال المسؤول الكبير في الإدارة الأميركية: «اتصلنا بالسلطات الإيرانية التي أكدت لنا أن عناصرنا بخير وعلى ما يرام، لقد حصلنا على ضمانات بأنه سيتم السماح سريعا لبحارتنا بإكمال رحلتهم».

وذكر الحرس الثوري الإيراني في بيان على موقعه الإلكتروني «صباح نيوز» إن «الزورقين الحربيين الأميركيين وعلى متنهما 10 بحارة مسلحون دخلا المياه الإقليمية الإيرانية الثلاثاء في الساعة 16:30 قرب جزيرة فارسي، وقد احتجزتهما وحدات حربية تابعة للقوات البحرية في الحرس الثوري، واقتادتهما إلى الجزيرة، وهم بصحة جيدة».

الحرس الثوري

سوريا، إن النتيجة الإيجابية للتطورات والأحداث في المنطقة تجهيز نحو 200 ألف من القوات الشبابية المسلحة في دول المنطقة.

ورغم أن محللين سخروا من الأرقام التي أطلقها جعفري فإنهم ذهبوا إلى أن هذا الاعتراف دليل جديد على تورط النظام الإيراني في تجييش المنطقة طائفياً وبث العنف والتوتر، بحسب قولهم.

البرلمان الدنماركي

حقوق الإنسان هذه المقترحات، قائلين إنها تنتهك القوانين والشرائع الدولية حول حقوق اللاجئين.

ولكن رئيس الحكومة الدنماركية لارس لوكي راسموسن قال إن مقترح مصادرة أموال طالبي اللجوء «يعتبر أكثر القوانين المساء فهمها في تاريخ الدنمارك».

ومن المتوقع أن يصوت البرلمان على مشروع القانون في موعد لاحق من الشهر الحالي، فيما أعلنت الحكومة الأربعاء أنها قررت تمديد العمل بإجراءات السيطرة على حدود البلاد لمدة 20 يوما إضافيا لمنع طالبي اللجوء من الدخول.

وكانت الحكومة قد حصلت أمس الأول الثلاثاء على أغلبية برلمانية لصالح تعديل مشروع القانون يسمح للسلطات بمصادرة الأموال وغيرها من الممتلكات التي يحملها طالبو اللجوء إذا كانت قيمتها تتجاوز 1450 دولارا.

ولن يشمل قرار المصادرة خواتم الزواج وغيرها من الممتلكات «ذات القيمة العاطفية».

وشبه بعض الراقين والمعلقين القرار بمعاملة النازية لليهود أبان المحرقة في الحرب العالمية الثانية.

باكستان : مقتل

ويعمل القائمون على مراكز تلقيح الأطفال في باكستان تحت الحراسة المسلحة، لأنهم يتعرضون لهجمات الجماعات الإسلامية المتشددة منذ أعوام.

ويعترض المتشددون على عمليات التلقيح ضد شلل الأطفال، ويعتبرونها مؤامرة غربية لتعقيم أطفال باكستان.

وتعد باكستان وأفغانستان البلدين الوحيدين حيث لا يزال المرض واسع الانتشار.

وقال سارفراز بوغتي، الوزير في الحكومة المحلية لإقليم بلوشيستان، إن الإنفجار وقع صباحا عندما كان الحراس يسعدون لمرافقة فرق التلقيح التي تنطلق من هذا المركز في كويتا.

وقالت الشرطة المحلية إن الانفجار أودى بحياة 12 شرطيا وجنديا واحد المارة، بينما أصيب 20 آخرون بجروح.

وأضاف بوغتي في تصريح لوكالة فرانس برس: «نحن نعيش في منطقة حرب، وليس لدي ما أقوله بخصوص هذا التفجير».

ويقول مراسل «بي بي سي» في إسلام آباد إن هذا التفجير يعد الأكثر دموية من بين التفجيرات، التي استهدفت حملات التلقيح في بلوشستان، في الأشهر الأخيرة.

ويأتي بعد تراجع هجمات الجماعات المسلحة في باكستان، منذ الحملة العسكرية التي شنها الجيش في يونيو 2014 لطرد عناصر طالبان من شمالي وزيرستان.

ويأتي هذا التفجير السلطات بأن عمل فرق تلقيح الأطفال المتنقلة لا يزال خطيرا في البلاد.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن التفجير، ولكن إقليم بلوشستان يقطع أوصاله نزاع انفصالي مسلح، وتنتشر فيه عناصر طالبان أفغانستان، وجماعات مسلحة معادية للانفصاليين، تدعمها بعض الدوائر في السلطة.

ويأتي التفجير أيضاً وسط خلافات سياسية بين المسؤولين المركزيين والمحليين، بشأن طريق تموله الصين بقيمة 46 مليار دولار، يربط بين المنطقة الشمالية الغربية بمدينة قوادار الساحلية في بلوشستان.

وهناك مخاوف من أن تعطل هذه التفجيرات الاستثمار الصيني.

وأحصت باكستان 300 حالة شلل أطفال في عام 2014، وهو أعلى عدد منذ 1999، وينتشر أغلب هذه الإصابات في شمال غربي باكستان، حيث يستهدف المسلحون فرق التلقيح المتنقلة.